



الأمم المتحدة

## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثانية عشرة

(١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٣

الملحق رقم ٢٤



الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الوثائق الرسمية، ٢٠١٣  
الملحق رقم ٢٤

## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثانية عشرة

(١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير موجز وتوصيات الدورة الثانية عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتتألف اللجنة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي .....
٦	الثاني - تنظيم الدورة .....
٦	ألف - مدة الدورة .....
٦	باء - الحضور .....
٧	جيم - جدول الأعمال .....
٧	دال - انتخاب أعضاء المكتب .....
٨	الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها .....
٨	ألف - أعمال اللجنة .....
٨	باء - دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .....
٢٣	جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة .....
٢٧	دال - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحةان للدورة المقبلة للجنة والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة .....
٢٩	المرفق - قائمة الوثائق .....

## الفصل الأول

### مشروع قرار يُوصى بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

#### تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثانية عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير إلى قراراته ٢/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، و ٢٢/٢٠١١ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٨/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، وإلى قراراته الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي أكدت فيه الجمعية العامة الدور المهم للحكومات في وضع سياساتها العامة الوطنية وفي توفير الخدمات العامة التي تلبى الاحتياجات والأولويات الوطنية بطرق منها الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أسس تشمل اتباع نهج يضم جهات معنية محددة، دعماً لجهود التنمية الوطنية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"<sup>(١)</sup>، التي أعاد فيها قادة العالم تأكيد أن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وتوافر بيئة مؤاتية لذلك كلها أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر والجوع، وأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم إقامة مؤسسات فعالة وشفافة ومسؤولة وديمقراطية على جميع المستويات<sup>(٢)</sup>،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠.

وإذ يسلم بأن الحوكمة الفعالة على الصعيد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي التي تمثل آراء ومصالح الجميع تعد أمراً بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup>،

وإذ يشير إلى إعلان اسطنبول<sup>(٤)</sup> وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠١٢ لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٥)</sup>، اللذين أقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه بكافة أصحاب المصلحة المعنيين بالالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار المجلس ٢٦/٢٠١٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي أهاب فيه المجلس بأقل البلدان نمواً وبشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وبجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ، على نحو كامل وفعال، الالتزامات التي قطعت في المجالات الثمانية ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول بما في ذلك الحكم الرشيد على المستويات كافة، بشكل منسق ومتسق وسريع،

وإذ يسلم بالالتزام المتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا الوارد في الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٦)</sup>، وإذ ينوّه أيضاً بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الإرشادات فيما يتعلق بالبرامج إلى المجلس بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة في مجال التنمية،

وإذ يحيط علماً بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى البلدان في مجالات قيادة القطاع العام، وتطوير القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية، والحكومة الإلكترونية والحكومة المتنقلة، وإشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية،

وإذ يشدد على أهمية وجود إدارة عامة تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة والكفاءة والفعالية والإنصاف والجدارة المهنية والتوجه لخدمة المواطنين من أجل التنفيذ الناجح للسياسات الإنمائية وإدارة برامج التنمية،

وإذ يشدد أيضاً على الإمكانات الفعلية للحكومة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة ومشاركة المواطنين في تقديم الخدمات العامة،

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٧٦.

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٥) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٦) انظر A/56/326 الفقرات ٢٣٩-٢٦٠.

وإذ يحيط علماً بالدعوة التي وجهها المجلس إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة لدراسة تأثير ممارسات محددة في مجال الحوكمة العامة التي تتسم بالاستجابة والشمول على التنمية وبطلبه إلى اللجنة إطلاع المجلس على نتائج الدراسة من خلال التقرير عن دورها الثانية عشرة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك بهدف مساعدة عملية التحضير للمداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥<sup>(٧)</sup>،

١ - **يحيط علماً مع التقدير** بالاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الثانية عشرة بشأن دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥<sup>(٨)</sup>؛

٢ - **يلاحظ مع التقدير** مشاركة منظومة الأمم المتحدة في عمل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ويشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والإدارات الأخرى على مواصلة ترسيخ التعاون بين الوكالات في معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للحوكمة وفي تعزيز اتباع نهج كلي وتغييري إزاء الحوكمة، والإدارة العامة، وتنمية المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي وذلك بهدف تعزيز تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة؛

٣ - **يلاحظ مع التقدير** أيضاً المشاورة المواضيعية العالمية بشأن الحوكمة، التي اشترك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومساهمتها القيمة في تعزيز إجراء مداولات مفتوحة وشاملة وواسعة النطاق بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤ - **يؤكد من جديد** أن الحوكمة الشفافة والقائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة والإدارة العامة المتسمة بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة والتي تُعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من العوامل التمكينية لتحقيقها تشكّلان أساس التنمية المستدامة على جميع الصعد؛

٥ - **يؤكد** الأهمية المركزية للإدارة المحلية التي تتسم بالفعالية والقدرة على الاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة، ويشدّد على ضرورة تعزيز الحوكمة والإدارة العامة والجدارة المهنية على الصعيدين الوطني والمحلي لتحسين الحكم الرشيد والجدارة المهنية وتقديم الخدمات العامة؛

(٧) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢/٢٨.

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ٢٤ (E/2013/44).

٦ - **يلاحظ** أن لجنة الخبراء تضطلع بدور في مجال تقديم الدعم إلى المجلس في تنفيذ خطة التنمية العالمية، مع مراعاة ضرورة الحصول على مشورة عالمية موثوق بها ومتبصرة بشأن الحوكمة والإدارة العامة. بمختلف أبعادها باعتبارها أساساً لتحقيق التنمية المستدامة في الفترة التي تلي عام ٢٠١٥، ويشجع اللجنة على مواصلة المشاركة والمساهمة في العمليات الحكومية الدولية وعمليات الخبراء ذات الصلة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

٧ - **يشجع** الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(أ) تعزيز المهارات القيادية، والمعايير الرفيعة المستوى من حيث الجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والشفافية والمساءلة والقدرة على الاستجابة والكفاءة والفعالية في القطاع العام على الصعيدين الوطني والمحلي، بسبل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

(ب) تعزيز ثقة الجمهور والمساءلة من خلال إتاحة الوصول إلى المعلومات، وتشجيع استخدام البيانات الحكومية المفتوحة في المؤسسات العامة والمنظمات التي تمولها الحكومات، ورفع مشاركة المواطنين إلى أقصى حد، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ خطوات لدعم الحكومات في هذا الصدد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

(ج) مواصلة دعم تنمية القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات بسبل منها تشجيع الابتكار في الخدمة العامة، وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في جميع مجالات الإدارة، وإشراك المواطنين، وتشجيع مشاركة الجمهور في إدارة التنمية؛

(د) النهوض بالإدارة الفعالة للتنوع والإدماج في مجال الخدمات العامة وتعزيز الإنصاف في إمكانية وصول الجميع إلى الخدمات، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء والشباب والأطفال والفئات المحرومة الأخرى؛

٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل ما يلي:

(أ) معالجة الثغرات في مجال البحوث والرصد وتنمية القدرات والتنفيذ في مجال الحوكمة والإدارة العامة، وبالأخص مواصلة تطوير دراساتها القطرية في مجال الإدارة العامة وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بتنمية القدرات وتعميقها بهدف مساعدة البلدان بشكل أفضل، وفقاً لسياقاتها واحتياجاتها المحددة، في تعزيز الحوكمة القائمة على المشاركة، وتعزيز

الإدارة العامة، والنهوض بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع الابتكارات ونقل المعرفة في القطاع العام، وتعريف استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وسياساتها على نحو أفضل؛

(ب) تعزيز الإدارة القادرة على إحداث تغييرات والابتكارات في مجال الحوكمة العامة بما يحقق التنمية المستدامة من خلال مواصلة الدعوة ونقل المعرفة المتعلقة بالحكم الرشيد على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي بوسائل منها يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة، وجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، ومن خلال إعداد أدوات ونهج لتنمية القدرات، بما في ذلك أدوات التقييم الذاتي، ومن خلال تقديم الخدمات الاستشارية في الميدان، حسب الاقتضاء؛

(ج) المساعدة في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى، المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣<sup>(٩)</sup>، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي اعتمده القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥<sup>(١٠)</sup> بشأن المسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية، والمشاركة الإلكترونية، والحكومة المتنقلة، والبيانات الحكومية المفتوحة، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البرلمان، ومنتدى إدارة الإنترنت.

(٩) انظر A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول - باء.

(١٠) انظر A/60/687.

## الفصل الثاني

### تنظيم الدورة

#### ألف - مدة الدورة

٢ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفقتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها الثانية عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

#### باء - الحضور

٣ - حضر الدورة ٢٣ مراقباً عن أعضاء اللجنة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى.

٤ - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: لويس ف. أغيلار بيانويبا (المكسيك)، وروينا بيثيل (جزر البهاما)، وفيتوريا دياس ديوغو (موزامبيق)، وميخائيل دميترييف (الاتحاد الروسي)، وميريديث إدواردز (أستراليا)، ووالتر فوست (سويسرا)، وبن هاو (الصين)، ومشتاق خان (بنغلاديش)، وبن سو كيم (جمهورية كوريا)، وفرانسيسكو لونغو مارتينيز (إسبانيا)، وهيام نشاش (الأردن)، وجوزيف ديون نغوت (الكاميرون)، وبيتر أنيانغ نيونغو (كينيا)، ومارتا أويهانارتي (الأرجنتين)، وبول أوكيست (نيكاراغوا)، وأوديت رامسنغ (جنوب أفريقيا)، وسيريورا بو كيسافا راو (الهند)، ومارغريت سانير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وفاليريا تيرميني (إيطاليا)، وغويندولين ويليامز (ترينيداد وتوباغو)، وسوزان ل. وودوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفيليب يو (سنغافورة)، ونجاة زروق (المغرب).

٥ - ولم يتمكن يان زييكوف (ألمانيا) من حضور الدورة لأسباب صحية.

٦ - ويمكن الإطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة في الموقع الشبكي لشبكة

الأمم المتحدة للإدارة العامة: [www.unpan.org/cepa](http://www.unpan.org/cepa).

## جيم - جدول الأعمال

- ٧ - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها الثانية عشرة كما يلي:
- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
  - ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
  - ٣ - دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:
    - (أ) تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
    - (ب) مساءلة أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة العامة من أجل التنمية؛
    - (ج) تهيئة بيئة مؤاتية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
  - ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة.
  - ٥ - جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجنة الخبراء.

## دال - انتخاب أعضاء المكتب

- ٨ - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الثانية عشرة:
- الرئيسة:
- نجاة زروق (المغرب)
- نواب الرئيسة:
- بان سوك كيم (جمهورية كوريا)
- مارتا أويهانارتي (الأرجنتين)
- مارغريت سانير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
- المقرر:
- ميخائيل دميترييف (الاتحاد الروسي)

## الفصل الثالث

### موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

#### ألف - أعمال اللجنة

٩ - في الجلسة الافتتاحية، رحبت الرئيسة، نجاة زروق، بالخبراء، وعرضت الموضوع الرئيسي للدورة وهو: دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأدلى نستور أوسوريو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ببيان استهلالي عن ضرورة الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وألقى توماس ستيلتزر، الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كلمة ترحيبية باسم وو هونغبو، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكرر كلا المتكلمين ما ورد من تأكيد في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بأن المجتمع الدولي يحتاج إلى مؤسسات تتمتع بالفعالية والشفافية والمساءلة والديمقراطية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة. وأكد المتكلمان مجدداً ضرورة صياغة التوصيات على نحو متسق تمثيلاً مع أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وأطلقت مبادرة قبل أربعة أسابيع من بدء الدورة دعت مراقبي اللجنة والمؤسسات الأكاديمية والحكومية وغير الحكومية إلى تقديم مساهمات. وقد ورد ما مجموعه ٤٨ مساهمة استرشدت بها اللجنة في مداولاتها بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بدور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعولجت مسائل لوجستية أخرى، بما في ذلك المسائل المتصلة بالدورة السابقة والحالية للجنة، قبل اختتام الجلسة الافتتاحية.

#### باء - دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

##### مناقشة عامة

١١ - تضمنت هذه الدورة، التي ترأسها نجاة زروق، رسالة فيديو مسجلة مسبقاً موجهة من شمشاد أختار، الأمينة العامة المساعدة للتنمية الاقتصادية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وافتتحت السيدة أختار المناقشة بالإشارة إلى أهمية فهم كيفية إسهام الحوكمة العامة في التنمية المستدامة بشكل ملموس. ولن تكمن أهمية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

في وضع إطار عالمي للحوكمة الرشيدة في حد ذاتها، وإنما في تطبيق هذا الإطار في مواجهة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء على مستوى التنمية المستدامة. وبقيادة الأمين العام، وضعت الأمم المتحدة آلية لما يجري من عمليات تشاور شاملة وواسعة النطاق، وستكون هذه المشاورات ضرورية لتشكيل رؤية مشتركة تقوم على فهم جماعي ومسؤوليات مشتركة. وكان من الواضح أن هناك العديد من التحديات المرتبطة بتعريف مختلف أبعاد الحوكمة وتحديد مفاهيمها ومقاييسها. وأثناء الدورة الحالية، قد تنظر اللجنة في المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد، وفعالية السياسات، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة والإدماج، في جملة أمور أخرى، كما قد تقدّم توجيهات بشأن اللبنة الأساسية للحوكمة لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وقدمت مارغريت سانر عرضاً عن الورقة التي قامت بتنسيقها مع هيام ناشار وروينا بيثيل والتي اشتركن في تأليفها (E/C.16/2013/2). وأشارت السيدة سانر إلى أن الورقة فحصت التحديات التي تواجهها الإدارة العامة على صعيد المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستندت إلى التجارب المحلية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وأكدت المؤلّفات أن الوجود الظاهر لآليات الحوكمة قد يحجب أوجه نقص في الميدان تتطلب معالجتها الأخذ بنهج تعاونية لحل المشاكل، وأن هناك تصوراً بأن إطار الأهداف الإنمائية للألفية يعكس نهجاً مصمماً من منظور الجهات المانحة يتسم بمحدودية الملكية من جانب الجهات الأكثر تأثراً به. أما بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فيجب تصويب المفهوم الذي مفاده بأن الأهداف كانت مفروضة.

١٣ - وأشارت السيدة سانر إلى أن الورقة دعت إلى تبني نهج جديد عند وضع الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال اعتبار الحوكمة لبنة أساسية عند تصدي الدول الأعضاء للأزمات العالمية من قبيل أزمة الوقود وأزمة الغذاء والأزمة المالية، فضلاً عن العديد من المشاكل الملحة الأخرى، مثل ارتفاع نسب البطالة، وتفاقم انعدام المساواة، وتغير المناخ، وحقوق الإنسان. ويجب أن يتيح النموذج الجديد إمكانية تكييف الأهداف الإنمائية مع الاحتياجات المحلية، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالحوكمة، مع التسليم بأن الكثير من الإنجازات يتوقف على وجود الإرادة السياسية، وتوفير بيئة ملائمة، وتخصيص موارد كافية في الميزانية.

١٤ - ولتحقيق هذا الغرض، ستمثل الحكومة المُحدثة للتحوّل عاملاً مساعداً قيماً. وقد كشف استعراض للمبادرات السابقة في مجال الحكومة الإلكترونية عن مواطن الضعف والقوة الكامنة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في القطاع العام، بينما شدد هذا

الاستعراض على ضرورة الانتقال من النهج التقليدية إلى أتمتة الممارسات الإدارية المنفردة حاليًا، وإلى إعادة تشكيل الحكومات بأسرها وتشجيع إقامة علاقات تعاونية بين القطاع العام، والمواطنين، والمستخدمين من قطاع الأعمال. وشجعت الورقة على إدراج مفهوم "الحكومة المحدثة للتحوّل" في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - وقدّم فرانسيسكو لونغو مارتينيز عرضاً بشأن ورقة شارك في إعدادها مع يان زيبكوف (E/C.16.2013/3). وأشار السيد لونغو مارتينيز إلى أنه يمكن استخدام مساءلة أصحاب المصلحة كمؤشر على الحوكمة الديمقراطية. ويمكن أن تشكل أيضاً أداة رئيسية لضمان أداء القطاع العام وتقديم الخدمات على أكمل وجه. وعرّفت الورقة المساءلة في سياق الحوكمة الديمقراطية، وعرضت التحديات التي تواجهها المساءلة في البلدان النامية وفي إطار التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، واقترحت تدابير قد تساعد على التغلب على هذه التحديات.

١٦ - وتشمل هذه التحديات ضمان شفافية وفعالية تقييم مؤسسات القطاع العام، وأن يظل القطاع العام مستجيباً لشواغل المواطنين، وأن لا تتم المشاركة فقط في إطار عملية هرمية متسلسلة من القمة إلى القاعدة، وإنما في إطار عملية تولي أهمية لإقامة حوار مفتوح بين المؤسسات العامة والمواطنين الذين يستفيدون من الخدمات التي تقدمها.

١٧ - ويثير التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص صعوبات من نوع خاص بالنسبة للمؤسسات العامة لأن كيانات القطاع الخاص قد لا تخضع للمساءلة أمام المواطنين بشكل مباشر.

١٨ - وقد ثبتت فعالية الأحكام المتعلقة برصد وتقييم وتحسين الأداء التي تسري بأثر رجعي شريطة أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لضمان المساءلة، والكفاءة والفعالية حتى عندما تحيد أهداف الكيانات المنقّذة ومقاصدها وقيمتها.

١٩ - وقدّم بن هاو عرضاً اشترك في كتابته مع سيريبورابو ك. راو (E/C.16/2013/4). وأشار السيد هاو إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري استثمار أساسي واستراتيجي له تأثير كبير على التنمية الطويلة الأجل. وفي أوقات الضائقات المالية، من الضروري أن تسعى البلدان، ولا سيما في العالم النامي، إلى إيجاد طرق مبتكرة للحفاظ على الموارد الضرورية، مع إيلاء اهتمام خاص للإبلاغ عن أداء المشاريع الممولة من الأموال العامة، وعن تقديم الخدمات، وأداء الحكومات ورصد وتقييم أدائها.

٢٠ - ومن الأبعاد الهامة في تحديد إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ رصدُ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات التعليمية الوطنية. أما نتائج التعليم، فيجب أن تكون شاملة وقابلة للقياس. ويتعين استعراض التحديات الماثلة أمام تنمية رأس المال البشري وعلاقته بالإدارة العامة والسياسة العامة والتنمية.

٢١ - وتم تسليط الضوء على "هجرة الأدمغة"، وتدني مستوى البحث والتطوير، وانعدام سبل الوصول إلى الخدمات، وعدم كفاية التمويل المتاح، وعدم المساواة بين الجنسين، وتدني المستوى التعليمي للقوى العاملة، التي قد تكون لها جميعا آثار اقتصادية واجتماعية وإنمائية عميقة، تعرقل مسيرة البلدان النامية نحو التقدم.

٢٢ - وقدّمت جيرالدين فريزر - مولكيّتي، مديرة الممارسات في فريق الحوكمة الديمقراطية، بمكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إحاطة إلى اللجنة عن نتائج المشاورات المواضيعية العالمية بشأن الحوكمة التي أشرف عليها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف. وأوضحت السيدة مولكيّتي أن قسما كبيرا من المشاركين يعترفون بأن الحوكمة الديمقراطية عامل رئيسي من العوامل التمكينية المساعدة على تحقيق التنمية، وغاية في حد ذاته. وللحوكمة الديمقراطية بعد مكاني أيضا حيث أنهما تستوجب تحسين اتساق السياسات بين مختلف مستويات اتخاذ القرار في الحكومات. ويكتسي وضع إطار للتنفيذ والمساءلة والرصد قابل للقياس أهمية حاسمة تضاهي أهمية مكافحة الفساد لضمان تحقيق نتائج إنمائية أفضل. ومن الضروري وضع برنامج لإشراك المواطنين على نطاق أوسع باتباع نهج قائم على احترام الحقوق إلى جانب تخصيص الموارد الكافية له وإتاحة فرصة لإسماع صوت المواطنين وتمثيلهم على المستوى المحلي. ولم تعد الحوكمة تقف عند حد إدارة شؤون المواطنين بل أصبحت قائمة على التعاون معهم من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ولا يمكن تقديم الخدمات بفعالية دون مؤسسات قوية، الأمر الذي يستوجب الاستثمار فيها. بما في ذلك على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، اتضح أن الشبكات والتكنولوجيا الجديدة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، تساهم في تمكين المواطنين، وفي إعادة بناء العقد الاجتماعي، كما تشجّع على المشاركة في إنتاج الخدمات.

٢٣ - وخلال المناقشة التي تلت هذه الإحاطة، شددت اللجنة على الطبيعة المتعددة الأبعاد للحكومة. وفي سياق مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن يكون هناك توازن جيد بين الجوانب السياسية/المؤسسية والإدارية/التقنية. ومع أن النهج التقنية، مثل الحكومة المفتوحة، ضرورية لتحقيق نتائج جيدة، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المؤسسية للحكومة أساسية للحفاظ على مبادئ الديمقراطية وقيمتها. ومعروف أن التركيز على تحقيق الكفاءات

والإدارة في الحوكمة قد يهدد تلبية الاحتياجات الحقيقية، وهذه مسألة تثير إشكالية. وينبغي ألاّ تحجب أهداف الإدارة الأهداف الاجتماعية. ويمثل دور وسائل الإعلام عاملاً آخر لم تتطرق له المناقشات حتى الآن. ونظراً إلى أن هذا المجال متعدد التخصصات، ينبغي أن تتبّع كليات الإدارة العامة نُهجاً شاملة لعدة قطاعات. ويجب أيضاً فتح الحوار ليشمل هيكل الحوكمة الدولية. وفي ضوء النقاط المذكورة أعلاه، ينبغي أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على العناصر الرئيسية للحكومة مع إيلاء بعض الاهتمام للأولويات تفادياً لاتباع نهج قائم على "الحشو دون تمييز". ويجب أيضاً زيادة التركيز على خصائص الحوكمة، مع مراعاة المسائل المتعلقة بالتنفيذ.

٢٤ - وأشارت اللجنة كذلك إلى أن تعقيد المشاكل المتصلة بالسياسة العامة هو أحد العلامات المميّزة لسيناريوهات الحوكمة الجديدة. وليس في وسع الحكومات حل جميع المشاكل بمفردها. ويجب أن تأخذ الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف المتصلة بالحوكمة، في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مثلاً في ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية. ولذلك، ينبغي أن تتطرق مناقشة اللجنة إلى الإدارة العامة في السياق مسائل من قبيل السياسات المناصرة للفقراء، والسياسات الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والعمالة، وما إلى ذلك.

٢٥ - وأصبح يُنظر إلى الحوكمة القائمة على التعاون بشكل متزايد على أنها شكل من أشكال الاستجابة لتحدي التعقيد، مما أدى إلى إشراك القطاع الخاص والمواطنين والجهات الأخرى المعنية في صنع السياسات العامة وتقديم الخدمات. ولهذا يجب أن يكون لدى المسؤولين العموميين مهارات في مجال حل المشاكل بدلاً من المهارات الإدارية المتمثلة في احترام القواعد. وفي الوقت نفسه، أثار التعاون مشاكل على مستوى المساءلة في جميع البلدان، وكذلك عدم وضوح المسؤوليات التي يتحملها المسؤولون العموميون، والقادة السياسيون، والقطاع الخاص، والجهات الأخرى المشاركة في تصميم وتنفيذ البرامج الحكومية.

٢٦ - وفي كل هذا، يكتسي إدماج وإشراك المواطنين في تحديد الأهداف والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها أهمية قصوى. فالشرعية تعتمد على مشاركة المواطنين، وهي في الوقت نفسه أداة للحكومة ومؤشر من مؤشراتهما. وينبغي إشراك المواطنين على أوسع نطاق ممكن. غير أنه كان من السهل التقليل من أهمية التغيير الجذري الذي يجب أن يطرأ على سلوك الموظفين الحكوميين من أجل إشراك المواطنين. ومن وجهة نظر البعض، مثل إشراك المواطنين خطوة فيها الكثير من الشجاعة. ويجب أن يحدث تغيير ثقافي على مستوى

الحكومات والمجتمعات لإعمال هذه المشاركة فضلا عن ضرورة توفير رأس المال البشري والمهارات اللازمة من أجل تحقيق المشاركة الفعلية. وفي هذا الصدد، ينبغي تغذية شعور بالمسؤولية الفردية إلى جانب المسؤولية الجماعية التي تجسدها مؤسسات وعمليات الحوكمة العامة.

٢٧ - ويُعتبر تكييف الأهداف الإنمائية حسب الاحتياجات المحلية ضروريا لتحقيق هذه الأهداف وكذلك توجيه التنفيذ حسب احتياجات الشعوب. وينبغي أن تكون الأهداف العالمية ملائمة لهذا الغرض ويجب مواءمتها مع المزايا والتحديات على الصعيد الوطني. بل وأكثر من ذلك، يجب إدماج الأهداف العالمية في البرامج الوطنية والسياسات المحلية. أما الاستراتيجيات الإنمائية المحلية، التي ينبغي أن تكون متسقة مع خطتي التنمية الوطنية والعالمية، فينبغي أن تصمّم بالاعتماد على مشاورات مع السلطات المحلية مع مراعاة الإمكانيات المؤسسية وإشراك المواطنين وإمكانية إصلاح المؤسسات السياسية.

٢٨ - وقد حان الوقت للكلام أكثر عن الحوكمة المُحدثة للتحويل التي يتم فيها فحص عمليات الحوكمة وأدوار أصحاب المصلحة. وتؤدي التكنولوجيا دورا في الحوكمة المُحدثة للتحويل ولكنها لا تشكل غاية في حد ذاتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا تقوض التكنولوجيا النهج الأخرى المتبعة لإدخال إصلاحات إدارية تكون ملائمة أكثر لواقع مختلف البلدان.

٢٩ - وأثار اختيار المؤشرات في حد ذاته تحديات وهو مسؤولية تقع على عاتق القيادات السياسية. كما أن التدخلات المحددة الموجهة للفئات الضعيفة، من قبيل التصدي لمشكلة جيوب الفقر في البلدان المتقدمة النمو، تعتمد إلى حد كبير على توفر البيانات وموثوقيتها. كما أن المقاييس قد تكون معقدة وبيروقراطية بشكل مفرط مما يعرقل التنفيذ.

٣٠ - وتشكّل حالات ما بعد النزاع حالة خاصة بالنسبة للحوكمة. وقد خلصت مبادرة تم تنفيذها تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا إلى أن منظومة الأمم المتحدة، والمنظومة الدولية الأوسع نطاقا، لا تدعم بالقدر الكافي المهام الأساسية للإدارة العامة (ولا سيما المهام التي تهدف لبناء السلام وبناء الدولة). كما أن النهج الدولي الحالي القائم على نموذج للإدارة العامة مستوحى من البيئات الغربية دون أن يخضع لتعديلات تُذكر بحسب احتياجات وظروف بلدان مرحلة ما بعد النزاع ركّز بشكل مبالغ فيه على إدخال إصلاحات نظامية في حين كان يجب التركيز بسرعة على المهام الأساسية. وتفتقر معظم بلدان مرحلة ما بعد النزاع إلى القدرات اللازمة لتبني هذا النموذج، وذلك خاصة بسبب "هجرة الأدمغة" وعدم وجود الثقة اللازمة في الحكومات. والإدارة العامة عملية سياسية

بقدر ما هي عملية تقنية. وأخيراً، يجب أن تُجرى منظومة الأمم المتحدة مراجعة داخلية ذاتية لتكون قادرة على تقديم الدعم للإدارة العامة في مثل هذه السياقات.

### مناقشات الأفرقة المواضيعية

٣١ - قسّمت اللجنة نفسها إلى ثلاثة أفرقة خلال اجتماعين لإتاحة فرصة لدراسة المواضيع الفرعية للدورة بعمق أكبر ولتبادل الآراء بشأنها قبل استئناف الجلسة العامة.

تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٢ - قام فريق بدراسة الموضوع الفرعي المعنون "تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وخلال مداوالاته، ركّز الفريق على الكشف عن ممارسات ونهج محددة برهنت على أنها تدعم الحوكمة العامة الرشيدة. وكان هناك توافق في الآراء على عدم وجود نموذج واحد للحوكمة، بل خصائص مشتركة بين السياقات التي تم فيها تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح. وفي الوقت نفسه، أقر الفريق بأن إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠ حدّد مجموعة من القيم العالمية مثل الحرية، والمساواة، والتسامح، والتضامن، والمسؤوليات والأهداف المشتركة، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، والديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وأشار الفريق أيضاً إلى أهمية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٣ - وبصورة عامة، ينبغي أن تستند الحوكمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى ما يلي:

(أ) الغايات والأهداف التي تركز على المستفيدين/المواطنين: ينبغي أن تكون الغايات والأهداف موجّهة نحو المستفيدين وأن تركز على المواطنين وذلك بدءاً من مراحل التخطيط وصولاً إلى التنفيذ. وهذا يتطلب تعزيز الثقة بين أصحاب المصلحة؛ والأمثلة على نجاح هذه النهج تشمل الحكومة المُحدّثة للتحوّل والميزنة المراعية للمنظور الجنساني؛

(ب) مراعاة الطابع المحلي: تعد مراعاة الطابع المحلي في التخطيط والتنفيذ على نحو خاص، بما يكفل الاحتياجات الأساسية والمشاورات الشاملة أمراً مهماً في نجاح الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعو الحاجة إلى التفكير على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع العمل في الوقت نفسه على الصعيد المحلي؛ والانتقال إلى تحديد الأمور التي ينبغي القيام بها على نحو أكثر دقة لكفالة تحقيق التطلعات على أرض الواقع. وثمة حاجة أيضاً إلى اتباع نهج ينطلق من القاعدة لوضع الأهداف، بالتكامل مع وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية من قبل المجتمعات المحلية وتنمية رأس المال البشري على الصعيد المحلي بالإضافة إلى تعليم الأطفال. وذكّر أن

برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان مثالاً ناجحاً أثناء تنفيذ المراحل الأولى للسلام في البوسنة والهرسك؛

(ج) الإرادة السياسية: تعد الإرادة السياسية بالغة الأهمية لكفالة استدامة الإصلاحات على المدى الطويل. وتبادل الخبراء معلومات بشأن مختلف النهج بشأن سبل التغلب على العملية السياسية ذات الطبيعة القصيرة المدى في بلدان عديدة. وتمثل أحد الاقتراحات في أن تقوم الشراكات بين أصحاب المصلحة على الأهداف الواسعة النطاق وعمليات التنفيذ القائمة على توافق الآراء بين جميع الأطراف المعنية. ومن شأن ذلك أن يكفل التزاماً سياسياً طويلاً المدى على أساس متعدد الأطراف بعد الدورة الانتخابية. وثمة نهج آخر يتمثل في الاستفادة من الالتزامات الملزمة دولياً مثل الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عمليات الرصد والتقارير المرحلية؛

(د) الشراكات الفعالة: ينبغي أن تحقق هذه الشراكات نتائج ملموسة، تشمل الأخذ بنهج يشمل أصحاب المصلحة المتعددين وكفالة التعاون والتضامن بين الشركاء في التنمية؛

(هـ) تنقيح المؤشرات ذات الصلة: يشمل ذلك ضمان جودة البيانات والتقارير الهادفة، على سبيل المثال في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب بعض الخبراء عن قلقهم إزاء مدى توافر البيانات والإحصاءات وموثوقيتها. وفي الوقت نفسه، أعرب عن القلق إزاء ضرورة أن ينعكس تطور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في مختلف مراحل التنمية في هذه المؤشرات. وينبغي استحداث مؤشرات نوعية، من قبيل المؤشرات المتعلقة بنوعية الحياة والرفاه العام؛

(و) بناء القدرات من أجل التنفيذ: يتطلب التنفيذ الناجح تعزيز مهارات الناس في مجال التعاون والابتكار؛ وهو أمر مهم أيضاً لتزويد الناس بالقدرة على القيادة وإدارة التغيير. وثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة أن يجري بناء القدرات على مستويات الفرد والنظام والمنظمة/المؤسسة. وينبغي إدراك أهمية دور القيادة في إعداد الناس للقيادة وإدارة التغيير أيضاً؛

(ز) تقديم تقارير هادفة تستند إلى تقييمات مفصلة: تعد التقارير الهادفة التي تستند إلى تقييمات مفصلة بالغة الأهمية عند التعامل مع التحديات العالمية من قبيل الفقر؛

(ح) كفالة حيز من أجل الابتكار: عند وضع الأهداف الإنمائية الدولية، من المهم كفالة وجود قدر كاف من المرونة لكي تستخدم البلدان نهجاً جديدة بطريقة إبداعية

(بما في ذلك التكنولوجيات) تؤدي إلى استجابات قطرية محددة. وثمة حاجة إلى الانتقال من الحكومة الإلكترونية، إلى "الحكومة المُحدثة للتغيير"، واستخدام التكنولوجيا كدافع وأداة لتعزيز الحوكمة الجيدة.

مسألة أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة العامة من أجل التنمية

٣٤ - بحث فريق ثان في الموضوع الفرعي "مسألة أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة العامة من أجل التنمية". وتعد المسألة حيوية من أجل إقامة مؤسسات عامة قوية. وتعد مشاركة المواطنين عنصراً أساسياً من عناصر المساءلة الاجتماعية، ومن شأنها أن تؤدي إلى تمكين المواطنين وإعلاء أصوات الفئات الأكثر ضعفاً. وجرى التأكيد على أربع قضايا هي: (أ) ثقافة الخدمة العامة؛ (ب) ضرورة تعزيز أعلى المعايير في مجال الخدمة العامة؛ (ج) أهمية تحقيق إشراك المواطنين؛ (د) ضرورة التفكير في تغيير مفاهيم الديمقراطية التمثيلية والتشاركية مقابل نموذج الديمقراطية المفتوحة.

٣٥ - ولم تعد نهج المساءلة التقليدية كافية. وقد أشير إلى مفهوم المساءلة الاجتماعية، حيث تستطيع منظمات الخدمة المدنية أو المواطنين العاديين ممارسة المساءلة على الحكومة. وهذا المفهوم عملي المنحى: فهو يمكن المواطنين ويجعلهم يشاركون في وضع الخدمات العامة مما يساهم في التماسك الاجتماعي. إلا أن التحدي الرئيسي إزاء المساءلة الاجتماعية يتمثل في قابليتها للتنفيذ. وتدعو الحاجة إلى وضع آليات مساءلة فعالة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الوقت الذي تنتقل فيه الدول بصورة متزايدة من التعاقد من الباطن أو التنسيق نحو التعاون.

٣٦ - وينبغي التشديد على أهمية تصنيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويتعين على الحكومات الوطنية تولى القيادة في مجال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع إطار تنظيمي، والسماح للقطاع الخاص بالاضطلاع بدور قيادي في عملية التنفيذ. كما تعد إدارة التوقعات والاتصالات، فضلاً عن السياق الثقافي من الأمور البالغة الأهمية لنجاح هذه الشراكات.

٣٧ - وبحث الفريق في الأسئلة المتعلقة بالأسباب التي تجعل مساءلة الحكومة هامة؛ والكيفية التي يمكن أن تساعد بها المساءلة في تحقيق التنمية المستدامة ونوع هذه المساءلة؛ والكيفية التي يمكن مساعدتها فيها المساءلة في إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وسبل إشراك المواطنين، وتشجيع المواطنين على المشاركة.

٣٨ - وفيما يتعلق بإشراك المواطنين، فقد أورد مثال من البرازيل، حيث بدأ إشراك المواطنين على المستوى المحلي ثم شمل البلد كله. وينبغي إدخال التربية الوطنية إلى المدارس لتحفيز التفكير في حقوق المواطنين وواجباتهم. وينبغي استخدام عبارة "إشراك المواطنين" في إطار إدراك سليم لوجود مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الأقليات التي لا تحمل حسية البلد الذي تقيم فيه، التي يجب إشراكها أيضاً في المناقشات العامة.

٣٩ - وينبغي أن تكون السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة جزءاً من إطار التنمية المستدامة، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوكمة الجيدة ونظم الإدارة العامة الراسخة.

٤٠ - وفي الأحداث التي جرت حتى الآن بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، برز الفساد بوصفه عقبة أمام التنمية. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لمكافحة الفساد في فعالية ومساءلة الإدارة العامة وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات اللازمة. ويجب إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني. بمعناه الأوسع، الذي يشمل الأوساط الأكاديمية والمهنيين والمعلمين. وكان من المهم، في إطار هذه العملية، التطرق إلى "الفخ الثقافي" عندما ظهرت ثقافة الفساد. وكان من المهم أيضاً وضع الهيكل المؤسسي ونظام العدالة الجنائية المناسبين لممارسة المساءلة والحفاظ على البيئة المثالية التي تكفل الوقاية من الفساد ومكافحته.

٤١ - وكان من الضروري التسليم بوجود حلقة مفرغة تدور فيها النزاعات والاضطرابات السياسية والحوكمة السيئة. وقد توحى التجربة الأخيرة للدول العربية بوجود حاجة إلى: (أ) إعادة توجيه الموارد العامة من قطاع الأمن والشرطة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (ب) إضفاء الطابع اللامركزي على المجالس المحلية وتمكينها (من النواحي السياسية والمالية والتقنية)؛ (ج) إصدار قوانين للمجتمع المدني؛ (د) الجمع بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية وبين الإرادة السياسية من أجل حكومة أفضل؛ (هـ) تطوير القطاع الخاص من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (و) كفاءة حرية الحصول على البيانات؛ (ز) إعادة النظر في مؤشرات الحوكمة وتقديم تقرير جديد عن الحوكمة للمنطقة العربية. وتشكّل الآليات العملية لممارسة المساءلة صعوبات رئيسية.

٤٢ - وقد اعتمدت نيكاراغوا نموذجاً للتنمية يقوم على مبادئ التضامن. وقد عزز هذا النهج مشاركة المواطنين. وازدادت مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقد مكّن إشراك الفقراء في هذه العملية الحكومة المحلية والحكومة الإقليمية وأصحاب الأعمال الحرة من حلّ المشاكل على نحو أفضل وجذب قدر أكبر من الموارد الخارجية. وانتقل البلد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى التماسك الاجتماعي والتوافق في الآراء بشأن أسلوب الحوكمة.

٤٣ - وأبرز الموجز تسع قضايا رئيسية هي:

- لماذا تعد المساءلة هامة
- القضايا التي تنطوي عليها المساءلة، وهيكلية المساءلة المتغيرة
- كيفية إضفاء الطابع المهني على الإدارة العامة ومدى الحاجة إلى القيام بذلك
- سبل تطبيق المساءلة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأهمية إشراك الجميع، ونهج أصحاب المصلحة المتعددين وهيئة ظروف تستفيد فيها كل الأطراف فيما يتعلق بالمشاكل المشتركة والشركاء المعنيين
- كيفية تحقيق المزيد من الشمولية بدلاً من التنسيق
- كيفية الجمع بين إشراك المواطنين وإدخال التربية المدنية
- ماذا تعني الحوكمة المستجيبة بالنسبة للمواطنين والتمكين المحلي
- كيفية الاستفادة من التكنولوجيات المناسبة لكي تتمكن الحكومات من تحسين قدرتها على الشفافية
- كيفية إعطاء حيز للإدارة العامة والحوكمة في أنشطة الأمم المتحدة.

هيئة بيئة موالية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٤ - بحث فريق ثالث في الموضوع الفرعي "هيئة بيئة موالية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". ومع التسليم بما تتسم به الحكومة والإدارة العامة من طابع متعدد الأبعاد وطبيعة معقدة، وبأن لكل بلد التحديات التي يواجهها وسبل مواجهتها، فإن دور الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ يتمثل في كفالة الوضوح في ما يتعلق بأدوار الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في كل مجال رئيسي من مجالات التنمية، كالصحة أو تنمية رأس المال البشري ومسؤولياتها وإمدادها بالموارد. وينبغي أن تكون هناك صلة في إطار عمليات القياس بحيث تنطلق من الصعيد العالمي إلى الصعيد المحلي.

٤٥ - وقد تنظر الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية بشأن ما يمكن أن تقوم به الحكومات لتحقيق "النجاح"، مثل المعايير الرفيعة المستوى المتعلقة بالقضايا الرئيسية، كالمعايير الأخلاقية، على أن يتمتع كل بلد بالمرونة في تنفيذها.

٤٦ - ويشكل الرصد والتقييم تحديات ضخمة، نظراً لوجود العديد من المنهجيات البديلة التي قد تكون ملائمة في ظروف مختلفة.

٤٧ - ويعد التعاقد على الأداء مثلاً على سياسة قد يثبت نجاحها إذا ما نفذت باستخدام قياسات جيدة وأداء جيد لتحقيق النتائج. أما البلدان التي لا تفرض فيها عقوبات على الخدمة العامة لعدم تحقيقها الأداء المتوقع، فيكون احتمال النجاح فيها أقل.

٤٨ - وقد يكون لهروب رأس المال البشري من بعض البلدان النامية نتائج كارثية. وقد يحدث هذا في بعض الأحيان، بسبب السياسات التي لم توضع محلياً. وبغية تجنب ذلك، يجب أن يكون لدى البلدان جدول أعمال محلي يتضمن رؤية قوية عن أنواع محددة من تنمية الموارد البشرية التي تلمس الحاجة إليها، والتي تتطلب دعم الجهات المانحة. ويُعدّ نهج سنغافورة، الذي يشدد على التعليم والتدريب المهنيين من خلال الاستفادة من إمكانيات الشركات في البلدان المتقدمة النمو لتوفير مراكز تدريب تدعمها الحكومات، نهجاً ممكناً للتنمية البشرية قد تعتبره الأمم المتحدة مشجعاً.

٤٩ - وانتقد مراجعون عامون وآخرون بصورة عامة نظم رصد الأداء وتقييمه في البلدان المتقدمة النمو بسبب أداؤها غير المرضي. لذلك ينبغي توخي الحذر من جانب البلدان النامية إذا حاولت استنساخ هذه النظم. بل يجب إيلاء الرعاية لمطابقة الآليات المستخدمة لتنمية القدرات البشرية والموارد الداخلية.

٥٠ - وتوجد ثغرات في مجال البحث والرصد المتصلين بدور وسائل الإعلام والجهات المانحة على حد سواء في مساهمتها المحتملة في التنمية. وقد ينطوي دور وسائل الإعلام على شقين هما: أن يقوم بمساءلة الحكومات بطريقة مسؤولة أو أن يكون سلبياً فقط. إلا أن وسائل الإعلام تحتاج، من أجل تحقيق الشق الأول، إلى المهارات، وينبغي النظر في ذلك في إطار بناء القدرات لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، يجب على الأمم المتحدة أن تعيد التفكير في دور الوكالات المانحة لكي تكون سياساتها أكثر انسجاماً مع أولويات الحكومات المستفيدة.

٥١ - وبغية جعل نظم إدارة الأداء والتقييم فعالة، يجب تحقيق توازن صعب بين تحقيق الاستقلال عن الحكومة، مع الالتزام في الوقت نفسه بالواقع السياسي.

٥٢ - وقد تكون دراسات الحالات الفردية مفيدة للغاية. غير أنها لكي تكون مفيدة، ينبغي أن تُفهم بوضوح، وأن يتم تكيفها مع البلد المعني. وفي هذا السياق، تُعد القيادة السياسية ضرورية لتشجيع ثقافة التعلم والتجربة.

٥٣ - وينبغي الاعتراف بأن العالم قد تغير بالفعل، وأن الظروف أصبحت مختلفة كثيراً عما كانت عليه حتى قبل خمس سنوات. وبدأ توازن القوى السياسية على الصعيد العالمي

يتحول بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي هذه البيئة الدينامية، تتوقف أبعاد الحوكمة الجيدة على طبيعة النظام السياسي للبلد، وعلى الإطار التشريعي وقدرات الحوكمة الخاصة بكل بلد. ولا تسري دائما مبادئ الحوكمة الموحدة على جميع البلدان.

#### المناقشة العامة المستأنفة

٥٤ - بدأت المناقشة العامة المستأنفة بشأن البند ٣ من جدول الأعمال المتعلق بدور الحوكمة العامة المستجيبة والمسؤولة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بتقديم عروض عن الملاحظات الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات المواضيعية. ووافقت اللجنة بشكل عام على تقييمات أفرقة المناقشة الثلاثة، وقدمت كذلك ملاحظات أخرى، على النحو الموجز أدناه.

٥٥ - وكررت اللجنة تأكيد أهمية مراعاة الاختلافات بين البلدان. وكانت البرامج والمشاريع شديدة الارتباط بالسياقات القطرية، وفي هذا الصدد، كان التاريخ والثقافة وأنواع وهياكل النظام السياسي تمثل جميعها عوامل بالغة الأهمية. وتعين النظر في كون المؤشرات العالمية الموحدة قد أعطت صورة مشوهة عن تنمية بلد ما على أساس نموذج "نهج واحد يناسب الجميع". وينبغي تعزيز الابتكار والإبداع بوصفهما حافزين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الابتكار في القطاع العام.

٥٦ - وجرى التأكيد على ما للحق في الحصول على المعلومات من دور في تعزيز الشفافية. وعلى الحكومات ألا تكتفي بالاعتراف بالحق في الحصول على المعلومات، بل ينبغي أن تقوم أيضا بالإفصاح عن المعلومات على نحو استباقي وأن تلغي شرط إثبات احتياجها إلى المعلومات قبل الحصول عليها. وينبغي عدم منح أي مؤسسة تدعمها الأموال العامة إعفاء مسبقا من الالتزام بتقديم معلومات. ويجب أن تكون السلطة القضائية قادرة على إنفاذ هذه الحقوق و/أو يمكن تكليف المؤسسات المسؤولة ضمان التنفيذ. وينبغي الإقرار بدور وسائل الإعلام المحوري وتعزيزه. وينبغي أن تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الاضطلاع بدورها الرائد في بناء قدرات وسائط الإعلام، من خلال، مثلاً توفير المنح الدراسية، لا لزيادة شفافية الحكومة فحسب، بل أيضا لتثقيف الجمهور بشأن استخدام المعلومات.

٥٧ - وأشار إلى أن البعد السياسي للحوكمة عالمي، حيث لا تسري عليها الفروق المحلية. ويمكن مراعاة الطابع المحلي في التفاصيل المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من الأهداف، لكن لا يمكن القيام بذلك بشأن القيم العالمية مثل الديمقراطية، حيث تدعو الحاجة إلى تطبيق المعايير الدولية التي تروج لها الأمم المتحدة. وتتعزز التنمية المستدامة من خلال الشرعية

المستمدة من التعددية، وعلى وجه التحديد، من خلال التشاور الشامل مع أصحاب المصلحة. وينبغي توسيع نطاق برامج التثقيف المدني لهذا الغرض لتشمل مواضيع مثل معنى الدولة والحكومة، وحدود الحكومة المركزية، وما إلى ذلك.

٥٨ - وفي سياق ما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المهم معالجة قضايا الفساد، والتركيز بشكل خاص على منع حدوثه، وفي الوقت نفسه، تعزيز الكفاءة المهنية للخدمة العامة. وينبغي إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في ممارسات الحوكمة.

٥٩ - وأخيراً، أشير إلى أن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وجه الدعوة إلى اللجنة للنظر في ولايتها في ضوء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإسداء مشورتها إلى المجلس بعد الدورة.

### استنتاجات وتوصيات بشأن دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٠ - تتصل المسائل الرئيسية التي برزت أثناء المناقشة بأهمية ما يلي: (أ) إمكانية الوصول إلى المعلومات؛ (ب) الابتكار في مجال عمل الحكومات كي لا تبقى حبيسة الروتين الإداري؛ (ج) الجمع بين العالمي والمحلي، وتجنب اتباع نهج "حل واحد يناسب الجميع" واستخدام مؤشرات تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة لكل بلد؛ (د) نوعية البيانات وأهميتها وقرئها من الأوضاع المحلية؛ (هـ) امتلاك القوى المحلية لزام الأمور بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية وخلق توليفة ما من المشاركة الأفقية والرأسية في تحديد الأهداف؛ (و) دور النظام السياسي، بما في ذلك أهمية التنافس السياسي وإشراك الجميع في الحياة السياسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الأطول أجلاً؛ (ز) البحث عن الممارسات المحلية الجيدة وتعلم كيفية تكرارها على نطاق أوسع.

٦١ - وشملت التوصيات تعزيز ما يلي: إضفاء الطابع الاحترافي على الإدارة العامة؛ وإمكانية الوصول إلى المعلومات؛ وتوافر البيانات الكافية؛ واستغلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل أفضل مع اتباع نهج تعاونية؛ وبناء المؤسسات من أجل منع الفساد ومكافحته؛ واتباع نهج مبتكرة مع مراعاة الاعتبار الواجب للظروف والحلول المحلية؛ والعلاقات الفعالة بين الحكومة والمواطنين؛ وإضفاء الطابع المحلي على مبادرات إشراك المواطنين وتنمية القدرات المحلية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة؛ وتمكين المواطنين من المشاركة بصورة أقوى؛ وتكثيف وسائل الاتصالات الحديثة واستغلالها على نطاق واسع.

٦٢ - ويتمثل أحد الأدوار الحاسمة التي ستضطلع بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ في كفالة الوضوح في أدوار ومسؤوليات وموارد كل جهة من الجهات المعنية الرئيسية، والتي لا تقتصر على الحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي فحسب، بل تشمل أيضا المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة وكذلك الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

٦٣ - وعلى ضوء ما تنسم به هذه الفترة من تغيير تحويلي يتطلب التعاون بين جميع القطاعات، فإن الدول الأعضاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مدعوة إلى تعزيز الحوكمة التعاونية على جميع المستويات لدعم اتباع نهج ذي ثلاثة جوانب هي: (أ) التدريب وبناء القدرات؛ (ب) إعداد دراسات حالات فردية مناسبة وتوجيهات بشأن أفضل الممارسات؛ (ج) إيجاد مركز لتبادل المعلومات أو آلية مماثلة لصالح الدول الأعضاء، تشمل على أفضل الممارسات التي يمكن استخدامها في السياقات القطرية المماثلة.

٦٤ - وتُشجّع الدول الأعضاء على التأكيد على ما لتنمية رأس المال البشري من أهمية في تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تنمية القدرات المتعلقة بالتصدي للتحديات الخاصة بكل بلد وتحديد الفرص المتاحة مثل التدريب المهني. وإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تشجع الحكومات على توظيف المؤسسات القائمة بهدف الحد من التأثيرات الضارة لظاهرة "هجرة الأدمغة".

٦٥ - وتُشجّع الدول الأعضاء على استكشاف سبل توفير آليات بناء القدرات للجهات المعنية الرئيسية بشأن الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة، مع تعريف مفهوم الحوكمة الرشيدة تبعا للسياق القطري أينما كان هذا ملائما.

٦٦ - وينبغي للدول الأعضاء أن تراعي في خططها الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الدور الذي تقوم به الوكالات المانحة، وأن تضمن خططها هذه التنسيق اللازم بين الوكالات المانحة، وذلك من أجل المواءمة بقدر الإمكان بين جدول الأعمال العالمي وأولويات الحكومات الوطنية في ما يتعلق بالسياسات.

٦٧ - وينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تواصل استخدامها لدراسات الحالات الفردية والمدونات النموذجية لقواعد السلوك بوصفها وسيلة لتقديم التوجيه إلى البلدان بشأن كيفية التوصل إلى حلول مع ضمان إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الخاصة بكل بلد من البلدان الأعضاء، من قبيل السياق السياسي ومستوى التنمية، ومواءمة أي توجيهات متعلقة بالتنفيذ مع احتياجات كل بلد.

## جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة

٦٨ - قدمت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2013/5) تبرز فيها الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتضمنت الجلسة، التي ترأسها بان سوك كيم، عرضاً قدمه رؤساء شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بشأن ما اضطلعت به الشعبة من أنشطة رئيسية وما حققت من نتائج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. واشتملت تلك الأنشطة على ما يلي: (أ) التعاون بين اللجنة والشعبة بشأن ما اضطلعت به الشعبة من أنشطة وما حققت من نواتج؛ (ب) نقاط بارزة في مجالي الدعوة وتقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية؛ (ج) إجراء البحوث التحليلية المتمثلة في دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة ودراسة الأمم المتحدة الاستقصائية المتعلقة بالحكومة الإلكترونية؛ (د) الخدمات الاستشارية الميدانية وتطوير أدوات التدريب بواسطة الشعبة؛ (هـ) الشركاء والجهات الإقليمية المرتبطة بهم، بما في ذلك المجموعة المعنية بالحوكمة وبناء المؤسسات التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، والمكاتب والبرامج الإقليمية؛ (و) الأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦٩ - وفي الدورة الثانية عشرة، واصلت اللجنة ممارستها المعتادة التي تنقسم في إطارها إلى ثلاثة أفرقة عاملة يناظر كل منها أحد أفرع الشعبة الثلاثة. وفي الأفرقة الثلاثة جميعها، بحث أعضاء اللجنة عن سبل لتيسير إجراء حوار في ما بين الأعضاء يكون أكثر تركيزاً على النواحي الموضوعية، والتواصل على نحو أوثق مع الأمانة العامة أثناء فترة ما بين الاجتماعات السنوية، وذلك بسبل من قبيل استخدام الإنترنت أو عن طريق البريد الإلكتروني. وقُدمت التقارير التالية من كل فريق عامل إلى أعضاء اللجنة في جلسة عامة ترأسها مارثا أويهانارقي.

### الفريق العامل الأول

#### القدرات في مجال الإدارة العامة: التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية

٧٠ - قدم فرع تنمية قدرات الإدارة العامة عرضاً عن التوجيه الاستراتيجي لتنمية القدرات المؤسسية والبشرية في مجال الإدارة العامة. وأشار على وجه الخصوص إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ بشأن الإدارة العامة والتنمية، وذلك للتشديد على الدور الهام للإدارة العامة في عملية التنمية. وإضافة إلى ذلك، عززت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تركيز الشعبة على القدرات المؤسسية والبشرية.

## الفريق العامل الثاني

### الحكومة الإلكترونية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٧١ - جرى طرح النهج الكلي لأنشطة فرع الحكومة الإلكترونية بهدف توضيح ركائز العمل الثلاث، المعيارية والتحليلية والمتعلقة ببناء القدرات، وذلك عن طريق تقديم أمثلة محددة لعمل الفرع في مختلف الأنشطة على الصعيدين العالمي والإقليمي في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وطُرحت أيضا الأولويات المستقبلية، مع التأكيد على ما يلي: (أ) تعزيز النهج الكلي والمتكامل لأنشطة الفرع وأنشطة التعاون بين الأفرع؛ (ب) تعزيز التعاون مع الشعب الأخرى في الإدارة لكفالة اتساق الإجراءات التي تُتخذ دعماً للدول الأعضاء وللنهوض على نحو فعال بمخطة الأمم المتحدة للتنمية؛ (ج) تعزيز الموازنة بين أنشطة الفرع ونتائج العمليات الحكومية الدولية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## الفريق العامل الثالث

### إشراك المواطنين في إدارة التنمية، والبيانات الحكومية المفتوحة

٧٢ - استناداً إلى عرض قدمه فرع إدارة التنمية، استعرض الفريق العامل مسائل الدعوة والدعم المعياري؛ والبحث والتحليل؛ وتبادل المعارف والتدريب؛ والخدمات الاستشارية التي نُفذت في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بشأن إشراك المواطنين في إدارة التنمية. وجرى إبراز الدور الهام لإشراك المواطنين في إدارة التنمية، بما في ذلك مساءلة الجهات الفاعلة، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى التعجيل بإحراز تقدم خلال الأيام الألف المتبقية على التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتجهيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

### استنتاجات وتوصيات اللجنة بشأن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

٧٣ - أبرزت اللجنة أهمية ما يلي: (أ) التشجيع على التواصل الشبكي وتبادل المعلومات؛ (ب) توعية موظفي الخدمة المدنية بالاحترافية والأخلاقيات والنزاهة؛ (ج) اختيار أصحاب المواهب واستبقاؤهم؛ (د) رفع الروح المعنوية لموظفي الخدمة المدنية؛ (هـ) توفير الدعم للبلدان الخارجة من نزاعات؛ (و) توفير إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المحرومة على الخدمات؛ (ز) إدارة المخاطر والكوارث؛ (ح) توفير التدريب المستمر؛ (ط) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٧٤ - وإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة أن تضطلع الأمانة العامة بما يلي: (أ) تشجيع مفهوم الحكومة المُحدِثة للتغيير والابتكار في الحوكمة العامة لتحقيق التنمية

الاجتماعية - الاقتصادية والاستدامة البيئية؛ (ب) تعزيز الدعوة وتبادل المعارف بشأن الحوكمة الرشيدة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي؛ (ج) تطوير الأدوات والنهج المناسبة لبناء القدرات، بما في ذلك أدوات التقييم الذاتي؛ (د) العمل مع الحكومات لتكييف مؤشرات الحوكمة الرشيدة مع الظروف الوطنية، ومواصلة الاستجابة في الوقت المناسب لما يقدم من طلبات الدعم في مجالات تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الأطر والحلول المبتكرة المتعلقة بالحكومة الإلكترونية مع توفير الموارد الكافية، وتعزيز شبكة الشركاء الذين يعملون معاً من أجل الترويج لحلول الحكومة الإلكترونية لدى الدول الأعضاء؛ (هـ) مواصلة تعزيز أنشطة التعاون التقني في الميدان، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وذلك تمشياً مع أطر السياسات الإنمائية الوطنية، وأطر الإدارة العامة، ونهج الحكومة الإلكترونية الكلية، (و) بحث إمكانية طرح فكرة دراسة تتناول إمكانية الاستفادة من الحكومة الإلكترونية في المساعدة على خفض التكاليف في نفقات الإدارة العامة بتطبيق الحلول الإلكترونية؛ (ز) التشجيع على إقامة الشراكات لدعم المؤسسات التدريبية الإقليمية في مجال الإدارة العامة وتطوير الحكومة الإلكترونية؛ (ح) بحث إمكانية النهوض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك إيجاد صندوق متجدد يُموّل من الرسوم المفروضة على الاتصالات السلكية واللاسلكية، وذلك للمساعدة على تطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء.

٧٥ - واتفق أعضاء اللجنة على أن المشاركة الجماهيرية وإشراك المواطنين هما جزء من العملية الديمقراطية المتمثلة في صنع القرارات على نحو خاضع للمساءلة. ولا بد من تقييم الآليات الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمشاركة للوقوف على مدى نجاحها في تحقيق نتائج التنمية.

٧٦ - واقترحت اللجنة أن تقوم الأمانة العامة بما يلي: (أ) إدراج مسألة إشراك المواطنين باعتبارها أحد المعايير الأساسية لتقييم أداء أي حكومة ومواصلة العمل مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بهدف تقييم مختلف جوانب الأداء الحكومي؛ (ب) إجراء دراسة استقصائية عن مسألة إشراك المواطنين باعتبارها جزءاً من أداة جديدة للرصد والتقييم في مجال الحوكمة؛ (ج) رسم خريطة السبل الرسمية لإشراك المواطنين وربطها بمعلومات عن النتائج المتعلقة بالتنمية؛ (د) نشر ومتابعة الأعمال السابقة المتعلقة بمكافحة الفساد؛ (هـ) تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بإشراك المواطنين، مثل الشراكات بين الحكومات والمواطنين، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتفاعل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي؛ (و) إتاحة المجال لنقل المعرفة عن طريق ترجمة مجموعة الأدوات المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة إلى لغات مختلفة والعمل على تصميم مجموعة أدوات للتقييم الذاتي؛ (ز) إعداد معلومات عامة بسيطة عن الأهداف الأساسية

للحوكمة لتوجّه إلى فئات من الجمهور مثل فئة الشباب باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ (ح) العمل مع المراقبين في مجال التوعية.

٧٧ - ولاحظت اللجنة ضرورة إيلاء اهتمام خاص للترويج لمفهوم الحكومة المُحدثة للتغيير من أجل تحقيق الحوكمة الرشيدة عن طريق المشاركة الحقيقية. وللابتكار دور محوري في إحداث التحوّل في الحكومة، ويجب الترويج لثقافة الابتكار، بما في ذلك تبادل المعرفة ونقل الممارسات المبتكرة عن طريق جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وغير ذلك من المجمّعات التي تعدّها الأمم المتحدة.

٧٨ - ولاحظت اللجنة أيضا ضرورة إدراك الدور الحيوي الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تقوم به في مجال الترويج لمفهوم الحوكمة الرشيدة. ولا سبيل لإنكار أن وجود إطار معزّز بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات هو أمر ضروري للإدارة العامة، ولا سيما من أجل تقديم الخدمات العامة على نحو فعال. وينبغي تعميم الحكومة الإلكترونية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية والتأكيد على الدور القيّم الذي يمكن للحلول التكنولوجية المبتكرة أن تسهم به في تيسير إشراك المواطنين وتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة ومنع الفساد.

٧٩ - وأشادت اللجنة بإنشاء شبكة مديري الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا، وحثت على مواصلة تقديم الدعم لها وهي تُشجع على إنشاء شبكات أخرى في القطاع العام وتقديم الدعم لها.

٨٠ - واتفقت اللجنة على ضرورة إيلاء أولوية لمسألة تنمية الموارد البشرية في القطاع العام. ومن العناصر التي يتعيّن الانتباه إليها الدور المحوري الذي يمكن للموارد البشرية في أجهزة الإدارة العامة أن تضطلع به في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية.

٨١ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء انخفاض عدد المشاركين في التدريب عبر الإنترنت واقترحت أن تقوم الأمانة العامة وأعضاء اللجنة أنفسهم بالإعلان عن توافر هذا النوع من التدريب في بلدانهم وفي محيط المؤسسات والشركاء. ويمكن أيضا استخدام التدريب لزيادة الوعي لدى صنّاع القرار بأهمية الحوكمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية. وفي الوقت نفسه، جرى الإعراب عن القلق بشأن نوعية التدريب عبر الإنترنت، واقترحت أن تنظر الأمانة العامة في خطوات لضبط أو تعديل الدورات التدريبية التي تعقد عبر الإنترنت مع إيلاء الاعتبار الواجب للاقتراحات التي ترد من الخارج.

## دال - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة والاستعراض الأولي لمشروع تقرير اللجنة

٨٢ - وافقت اللجنة على الموضوع الرئيسي: "إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

٨٣ - وافقت اللجنة على عقد دورتها الثالثة عشرة في الفترة الممتدة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وأقرت على جدول الأعمال التالي لكي يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - إحداث تحول في الإدارة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة:
  - (أ) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة؛
  - (ب) تعزيز القيادة والابتكار وإدارة المخاطر من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
  - (ج) تنشيط الاحترافية ورفع الروح المعنوية في قطاع الخدمة العامة.
- وسيقوم أعضاء منتقون من اللجنة بإعداد ورقات عن الموضوعات.
- ٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.
- ٥ - جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجنة الخبراء.

٨٤ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وضع قادة العالم تصورا لتعزيز النظام المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية للتنمية المستدامة على نحو أفضل. وردا على الملاحظات التي أبدتها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس، واستنادا إلى الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الذي نظمه رئيس المجلس في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، دعت الأمانة العامة جميع أعضاء لجنة الخبراء إلى التفكير ملياً في ولاية اللجنة واستعراضها. وابتدأ الرئيس عملية استعراض ولاية اللجنة، بما في ذلك أساليب عملها، بهدف تقديم دعم أفضل إلى المجلس في معالجة خطة التنمية العالمية. وناقشت اللجنة أساس الاستعراض واحتياجاته وإمكانياته. واتفقت اللجنة

على ضرورة تشكيل لجنة فرعية من الأعضاء التالية أسماؤهم لإجراء الاستعراض وتقديم تقرير  
منفصل إلى المجلس بحلول ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣:

نجاة زروق (رئيسة)

ميخائيل ديميتريف (مقرر)

بان سوك كيم (عضو)

مارثا أويهانارتي (عضو)

مارجريت سانير (عضو)

بول أوكويست (عضو).

٨٥ - واعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الثالثة عشرة.

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	رقم البند في جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.16/2013/1	٢	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال
E/C.16/2013/2	٣	ورقة عن تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
E/C.16/2013/3	٣	ورقة عن مساءلة أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة العامة من أجل التنمية
E/C.16/2013/4	٣	ورقة عن تهيئة بيئة مواتية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
E/C.16/2013/5	٤	استعراض برامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
CEPA/CP/2013/1	٣	ورقة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية المستدامة من أجل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت
CEPA/CP/2013/2	٣	ورقة عن الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ما يتصل بموضوع الحوكمة

